الخوارج والجماعات المعاصرة
أوجه التشابه والاختلاف

د عبدالتواب محمد عثمان

٢٠١٠

الخوارج والجماعات المعاصرة
أوجه التشابه والاختلاف

إعداد الدكتور

عبدالتواب محمد محمد أحمد عثمان

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد

فقد مرت الأمة الإسلامية في عصرها الحاضر –وخصوصا في العقدين الأخيرين– بجملة من الأحداث والفتن أثرت على مسارها، وأعاقت حركتها، وعرضتها لفتن عديدة، كان من الممكن أن تتجنب الأمة ذلك كله بأن تتبع مسار تاريخها الفكري، لأن فتن العصر الحاضر هي صورة متكررة لفتن العهد الأول، والقرآن الكريم حين يعرض آراء مخالفة ويرد عليها فإنما يتوجه الحديث إلي المسلمين جميعا عبر امتداد الزمان، وكما يقول ولي الله الدهلوي: "لا ينبغي أن يظن عند تلاوة القرآن الكريم أن جداله ومحاجته كانا مع أناس قد انتهوا وانقضوا، كلا بل إنه بحكم ما جاء في الحديث "لتتبعن سنن من كان قبلكم" ليست هناك من فتنة في عهد الرسالة صلى الله على صاحبها وسلم إلا ولها نماذج وأمثلة في عصرنا هذا"[1].

وعن سفيان الثوري قال: بلغني عن عمر أنه كتب إلى بعض عماله فقال: أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره، واتباع سنة رسوله، وترك ما أحدث المحدثون بعده مما قد جرت سنته وكفو مؤنته، واعلم أنه لم يبتدع إنسان قط بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها وعبرة فيها[2].

فإذا نظرنا في فتن العصر الحاضر التي ظهرت مع ظهور عدد من الجماعات

---

[1] الفوز الكبير في أصول التفسير، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، ص ٣٩، نقله من الفارسية إلى العربية: سليمان الحسيني الندوي، دار البشائر– بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

[2] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٣٨٨/٥، دار الكتاب العربى، بيروت ١٤٠٥هـ.

الإسلامية في المجتمع الإسلامي وجدنا أن بعض آراء هذه الجماعات إنما هي امتداد لآراء سبقت ، وبعث لأفكار مضت ، وإحياء لتراث فرق بعينها .

وكثيرا ما ينسب بعض الكتاب والباحثين آراء الجماعات المعاصرة إلى فرقة الخوارج، ويرون أن هذه الجماعات ما هي إلا امتداد لهم، وبعث لأفكارهم من جديد، وأنهم صورة متكررة في التاريخ الإسلامي عبر العصور، في حين أن بعض الكتاب ينفى ذلك تماما.

والحق أنه لكى نحكم على الجماعات الإسلامية بأن آراءهم امتداد لآراء الخوارج فإن ذلك يتطلب منا أن ننظر في تلك الآراء، وأسباب نشأتها عند الفريقين، وما ترتب عليها من آثار، حتى يكون الحكم على بينة وبصيرة.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى بيان مدى التوافق والاختلاف بين الخوارج والجماعات الإسلامية المعاصرة فكان هذا البحث بعنوان [أوجه التشابه والاختلاف بين الخوارج وجماعات العنف المعاصرة]، وقد قسمته إلى المباحث التالية:

- مدى صحة إطلاق لفظ الخوارج على جماعات العنف المعاصرة.
- أوجه التشابه والاختلاف في عوامل النشأة والبداية.
- أوجه التشابه والاختلاف في الآراء.
- أوجه التشابه والاختلاف في الآثار والنتائج.
- هل الجماعات المعاصرة امتداد لفرقة الخوارج.

مع ملاحظة اعتناء البحث بالجماعات الإسلامية الموجودة في مصر أكثر من غيرها نظرا لارتباط الباحث ومعايشته للواقع المصري.

والمأمول أن يصل البحث إلى نتيجة تبين مدى الارتباط بين الفرقة التاريخية المعروفة وبين عدد من الجماعات الإسلامية المعاصرة، ومحاولة أن يؤدى هذا الفهم إلى بيان أفضل الطرق في التعامل مع هذه الجماعات.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه.

عبد التواب محمد محمد أحمد عثمان

المبحث الأول

مدى صحة إطلاق لفظ الخوارج على جماعات العنف المعاصرة

تتفاوت أنظار الباحثين ف المراد من إطلاق لفظ الخوارج، ويمكن حصر اتجاهين في المراد بالخوارج عند كتاب الفرق والمقالات:

فريق يحصر لفظ الخوارج في الإطلاق التاريخي على الفرقة المعروفة التي خرجت على الإمام على ﷺ، فيرون أن الخوارج "الذين خرجوا على الإمام علي في حروراء ومن نشأ منهم بعد ذلك"[١].

ويرى فريق آخر أن إطلاق لفظ الخوارج يشمل كل من خرج على الإمام الحق في أي عصر من العصور، ويشمل هذا الإطلاق الفرقة التاريخية المعروفة من باب أولى.

قال الشهرستاني: "كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان"[٢].

ويرى أصحاب هذا الرأي أن كل من وافق الخوارج في آرائهم ومبادئهم الأساسية في أي عصر من العصور يسمى خارجيا ويصح إطلاق لفظ الخوارج عليه.

قال ابن حزم: "ومن وافق الخوارج في إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش فهو خارجي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون وخالفهم فيما ذكرنا فليس خارجيا"[٣].

ويرى البعض أن لفظ الخوارج إذا أطلق إطلاقا تاريخيا فإنه يراد به الفرقة المعروفة

---

[١] دائرة المعارف الإسلامية٨/٤٧٠ أصدرها بالعربية: أحمد الشنتناوى، إبراهيم زكى خورشيد، عبد الحميد يونس، راجعها من قبل وزارة المعارف الدكتور: محمد مهدى علام .

القاموس الفقهي، سعدى أبو حبيب، ص ١١٥، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

[٢] الملل والنحل ١١٣/١ ، تحيق : محمد سيد كيلانى ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٤هـ .

[٣] الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٩٠/٢ ، مكتبة الخانجى ، القاهرة

التي خرجت على الإمام على ﷺ، وإذا أطلق إطلاقا لغويا فإنه يشمل كل من خرج على الإمام قديما وحديثا.

قال ابن حجر: "وهم قسمان: الأول: من تقدموا من أهل النهروان، الثاني: من خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضا: قسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل الحق ومنهم الحسين بن على وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة"[١].

ولكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أنه لا انفكاك بين النظرة التاريخية والنظرة اللغوية؛ لأن كل من يطلق عليه لفظ الخوارج باعتبار المعنى اللغوي إنما ينظر إليه باعتبار أنه يحمل أفكار الفرقة المعروفة تاريخيا دون أن يكون امتدادا لها.

وبناء على ذلك فإنه لا يمتنع إطلاق لفظ الخوارج على الجماعات الإسلامية المعاصرة التي خرجت على الإمام من باب الإطلاق اللغوي، سواء كان اللاحقون امتدادا للسابقين في الآراء والمعتقدات أم أن الاتفاق بينهم كان في مجرد الخروج على الإمام دون اعتناق لباقي أفكار الخوارج من تكفير مرتكب الكبيرة وتجويز الإمامة في غير قريش إلى غير ذلك من آراء الخوارج المعروفة.

والمقصود أن إطلاق لفظ الخوارج على الجماعات المعاصرة لا يترتب عليه إدراج هذه الجماعات تحت الفرقة المعروفة تاريخيا دون نظر في الآراء والأفكار وبيان مدى مشابهتها للسابقين أو مخالفتها لهم.

---

[١] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢٨٦/١٢ دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ.

المبحث الثاني

أوجه التشابه والاختلاف في عوامل النشأة والبداية

يجتهد الباحثون في بيان عوامل نشأة فرقة الخوارج وبيان الأسباب المؤدية إلى ظهورهم ، والحق أنه لا يمكن الجزم أن عاملا منفردا يمكن أن يكون سببا في ظهور فرقة ما من الفرق، وإنما يرجع السبب إلى اجتماع عدة عوامل أدت إلى ظهورها على الساحة الإسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات المعاصرة، ويمكن أن يلحظ **أوجه التشابه** التالية في عوامل نشأة كليهما:

١- النزاع حول الخلافة أو الإمامة:

ويعد هذا السبب من أهم أسباب خروج الخوارج الأولين، حيث إنهم يشترطون في الإمام شروطا خاصة وجدوا أنها غير متوافرة في الأئمة الذين لا يستحقون الخلافة من وجهة نظرهم، فكان ذلك دافعا إلى خروجهم.

ويرى أصحاب هذه الأفكار المعاصرة من جماعات الغلو أن كثيرا من القائمين على أمور الحكم في كثير من البلدان الإسلامية قد غيروا الأحكام الشرعية، وأنهم لا يستحقون منصب الإمامة بتسميته المعاصرة، وأن هذا يعد دافعا قويا إلى الخروج والثورة على هذه الأوضاع.

٢- جور الأمراء والحكام:

اعتقد الخوارج السابقون أن الأمراء والخلفاء في ذلك الوقت قد وقعوا في كثير من المظالم والمنكرات التي يتعين عليهم الخروج من أجل ردها وإصلاحها بناء على قولهم بوجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وجواز استعمال السيف في مواجهة السلطة الظالمة، والإنكار على الأمراء حتى في الأمور الاجتهادية التي تقبل الاختلاف.

ويرى أصحاب هذه الأفكار المعاصرة أن انتشار المظالم في المجتمع، وتفشى المنكرات، وتنحية الشريعة الإسلامية عن الحكم في كثير من البلاد الإسلامية واستبدالها بالقوانين الوضعية التي تخالف الشريعة في كثير من أحكامها يعرض المسلم للتناقض بين التزامه بأحكام الشريعة الواجبة التطبيق، وبين ضرورة التحاكم إلى هذه

القوانين مع ما فيها من مخالفات جسيمة، مما يدفع كثيرا من الشباب الثائر المتحمس إلى الثورة من أجل تغيير هذه الأوضاع، وتكفير القائمين على هذه القوانين، والقول بشرعية الخروج عليهم.

٣- الضعف العلمي:

فقد وصف النبي ﷺ سلف الخوارج المتمثل في المعترض على توزيع النبي ﷺ للغنائم بجملة من الأوصاف، منها: "يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان"[١]، ووصفهم أيضا بأنهم: "أحداث الأسنان سفهاء الأحلام"[٢]، وهذا إشارة إلى ضعف البصيرة الناتج عن ضعف التحصيل العلمي نتيجة صغر السن وضعف العقول.

وكان ابن عمر يقول: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت فى الكفار فجعلوها فى المؤمنين" [٣] .

وقال ابن تيمية عن الخوارج: "جهال فارقوا السنة والجماعة عن جهل"[٤].

وكذلك فإن أصحاب الأفكار المعاصرة ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه نتيجة الانتقائية في التعامل مع النصوص الشرعية، وعدم الإلمام الكافي بالأدلة الواردة في المسائل الشرعية، مع قلة التأصيل العلمي وعدم الرجوع لأهل العلم الثقات الذين يجمعون بين النصوص الشرعية، مما سبب شيوع الأفكار المتطرفة التي لا تستند إلى أدلة شرعية صحيحة، أو بالأحرى تستند إلى شبه واهية.

---

[١] البخاري: كتاب "أحاديث الأنبياء"، باب "قول الله {وإلى عاد أخاهم هودا}"، رقم "٣٣٤٤" ومسلم: كتاب "الزكاة"، باب "ذكر الخوارج وصفاتهم"، رقم "١٧٦٤".

[٢] البخاري: كتاب "استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم"، باب "قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم"، رقم "٦٤١٨".

ومسلم : كتاب " الزكاة " باب " التحريض على قتال الخوارج" رقم ١٧٧١ .

[٣] البخاري: كتاب "استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم"، باب "قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم".

[٤] منهاج السنة النبوية، ٢٦٨/٣ تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.

٤- تتشابه جماعات العنف المعاصرة مع فرقة الخوارج في أن أكثر أفراد كليهما من الشباب صغير السن، فقد وصف النبي ﷺ الخوارج بأنهم "أحداث الأسنان"، والمعلوم المشاهد أن أكثر معتنقي هذه الأفكار في العصر الحديث في سن الشباب، ولعل ذلك سببا في قلة التحصيل العلمي، والميل إلى التهور والاندفاع حيث حماس الشباب وثورته المتهورة غير العاقلة.

٦ – يتشابه الفريقان في أن للزعماء دورا كبيرا في تقرير المذهب وحشد الأتباع، وبث روح الحماسة، والاجتهاد في الدعوة إلى الآراء، وقد امتازوا بروح الجذب للأتباع وصفات القيادة الفاعلة، فيذكر لنا التاريخ عددا من زعماء الخوارج الذين ألهبوا حماس الأتباع مثل: عبد الله بن وهب الراسبي، ومرداس بن حدير، وعمران بن حطان، ونافع بن الأزرق، وقطري بن الفجاءة، وشبيب بن يزيد.

وكذلك امتازت الجماعات المعاصرة بعدد من القادة كانوا المثل الأعلى أمام أتباعهم.

ويمكن ملاحظة **الفروق التالية** بين أصحاب الفكر القديم وأصحاب الفكر المعاصر من جماعات العنف والغلو في عوامل النشأة فيما يلى:

١- أن نشأة الخوارج قديما كانت نتيجة خلاف عملي تجلت آثاره في حادثة التحكيم حين حمل الخوارج عليا ﷺ على قبول التحكيم، ثم حاولوا بعد ذلك حمله على رفض نتيجته ومواصلة القتال مرة أخرى فلما أبى رفعوا شعارهم (لا حكم إلا لله)، فبداية الخوارج كانت عملية أكثر منها نظرية، حيث خرجوا من رحم موقف اعتنقوه وقاتلوا في سبيله.

أما بداية الجماعات المعاصرة فقد كانت نظرية أكثر منها عملية، حيث عكف بعضهم على النظر في الممارسات القائمة من السلطة الحاكمة تجاه بعضهم، وعلى أساليب التعذيب التي تعرضوا لها ووصلوا إلى قناعات بأن القائمين على هذه الأمور أبعد ما يكونون عن الإسلام، وأنهم يستحقون الخروج والثورة عليهم نتيجة كفرهم بسبب هذه الأعمال.

أو يمكن القول إن الموقف الذى نتج عنه خروج الخوارج لم يكن وقت تأصيل

شرعي، أو نظرة فكرية، وإنما ممارسة عملية واستغلال للقتال الدائر آنذاك.

أما الجماعات المعاصرة فإن الحركة العملية كانت تابعة للتأصيل الفكري والنظرة الشرعية – رغم خطئها–.

٢– أن خروج الخوارج الأولين كان في مواجهة خلافة شرعية تجمع تحت إمرتها البلدان الإسلامية المتناثرة شرقا وغربا، والتي يقوم عليها خليفة للمسلمين جميعا، يحكم بأمر الله عز وجل ويطبق الشرع، ويقترب من عهد النبوة.

أما الخروج المعاصر فقد كان على دول متفرقة، بعضها يعلن إعلاء قيمة الشرع الحنيف، والبعض الآخر يجاهر بتنحية شرع الله عز وجل الأمر الذى يمكن معه القول إن ذلك أعطى شبهة وذريعة لأصحاب فكر الخروج في بعض البلدان الإسلامية.

٣ – من أهم أسباب ظهور الفرق الغالية في العصر الحديث رد الفعل تجاه ما لاقوه من أساليب معاملة من بعض الحكومات، حيث اعتمدت بعض الحكومات أساليب التعذيب البدني والنفسي الأمر الذى دفع هؤلاء الشباب إلى تكفير القائمين على ذلك.

قال بعض من أرخ لتلك الفترة بعد أن ذكر أساليب التعذيب المتبعة في ذلك الوقت: "ما أن لمس الشباب المفارقة الصارخة في المعاملة التي يلقاها كل من اعتقل باسم النشاط الإسلامي والمعاملة التي يلقاها غيرهم، هذه المفارقة جعلت بعض الشباب يطرح مسألة كفر الحاكم وكفر من والاه من أفراد الشعب الأمر الذى نتج عنه اقتناع هذا الشباب أن هذه الوسائل تستهدف الإسلام ذاته"[١].

أما بالنسبة للخوارج الأقدمين فرغم أنهم واجهوا حروبا مع الخلافة القائمة آنذاك إلا أن الإمام عليا ﷺ لما سئل عن أهل النهروان أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا. قيل: أفمنافقون؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. قيل: أمؤمنون؟ قال: لو كانوا مؤمنين ما حاربناهم. قيل: فما هم؟ قال: إخواننا بالأمس بغوا علينا فحاربناهم حتى يفيئوا إلى أمر الله تعالى[٢].

---

[١] الحكم وقضية تكفير المسلم، سالم البهنساوي، ص٢٦٤، دار البحوث العلمية – الكويت، دار البشير – عمان الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

[٢] انظر : البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٠/٧ طبعة مكتبة المعارف بيروت .

فقد اعتبرهم على ﷺ إخوانا بغاة خرجوا عن طريق الحق فقاتلهم حتى يفيئوا إليه مرة أخرى، ولم يستخدم معهم أسلوب التعذيب أو الاستهزاء، أو العنف البدني أو المعنوي.

المبحث الثالث

أوجه التشابه والاختلاف في الآراء

انفرد الخوارج قديما بآراء خالفوا بها جمهور أهل السنة، وقد اتفقوا فيما بينهم على بعض هذه الآراء واختلفوا حول بعضها الآخر، وقد رأت بعض الجماعات المعاصرة عددا من هذه الآراء واعتنقتها، وأبرز الآراء المتشابهة بين الفريقين ما يأتي:

١ – تكفير مرتكب الكبيرة:

فقد ذهب أكثر الخوارج إلى كفر مرتكب الكبيرة ، يقول الشهرستاني عن الخوارج: "ويكفرون بالكبائر "[١].

وقد ذهبت بعض جماعات الغلو المعاصرة – جماعة المسلمين المسماة جماعة التكفير والهجرة – هذا المذهب، يقول بعضهم: "من فعل معصية مرة واحدة ولم يتب من هذه المرة فهو مصر عليها كافر "[٢].

"إن كلمة عاص هي اسم من أسماء الكافر، وتساوي كلمة كافر تماما، ومرجع ذلك إلى قضية الأسماء، إنه ليس من دين الله أن يسمى المرء في آن واحد مسلما وكافرا "[٣].

ويقررون أن: "الإصرار على معصية واحدة كفر بالله العظيم، ومحبط لكل أعمال البر وإن كانت كجبال تهامة، والإصرار على المعصية نقض كامل للشهادة بوحدانية الله تعالى، وكفر كامل بوجوب عبادته"[٤].

٢– نظرية استحلال دماء وأموال المخالفين:

تشتهر نظرية الاستحلال عند الخوارج، بمعنى أن دماء المخالفين وأموالهم حلال،

---

[١] الملل والنحل ١٢٤/١ .

[٢] التكفير والهجرة وجها لوجه ص ٧٨، مكتبة الدين القيم.

[٣] الهجرة لماهر بكرى ص ٧٢ ، وماهر بكرى: الرجل الثاني في جماعة المسلمين، وهو ابن شقيقة شكري مصطفى وقد أعدم في ١٩٧٨/٣/٣٠م.

[٤] مواجهة الفكر المتطرف في الإسلام، الدكتور: حامد حسان وآخرون، ص ٣، حيث أوردوا أقوال المتهمين في قضية مقتل الشيخ الذهبي من واقع سجلات محكمة أمن الدولة العليا ص١٥١٩.

وكذلك الأمر بالنسبة للأطفال والنساء فلا حرمة لهم، فيرون أن: "دار مخالفيهم دار كفر، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء"[١].

مع الاختلاف المعروف بين فرق الخوارج في مدى تطبيق هذا المبدأ على المخالفين.

وقد ذهبت بعض جماعات العنف المعاصرة إلى هذا المبدأ.

قال شكري مصطفى: "والإصرار على المعصية هو نية عدم التوبة منها، وإظهار ذلك هو إعلان نية ألا يتوب قولا أو فعلا، وهذا كفر صريح في اعتبار الجماعة المسلمة يقتضي فلق الهام وقطع الرقاب، فكل من أظهر إصرارا على معصية بينة من معاصي الله بقول أو فعل فإن للجماعة المسلمة حرية أن تستأصله منها وتطهر نفسها منه تطهيرا"[٢].

وقد ظهرت هذه النظرية واقعا عمليا في فكر بعض جماعات العنف المعاصرة، كالشوقيين، الذين يرون: "استحلال الأموال والدماء والأعراض باعتبار أن المجتمع كافر، ويرون تصفية المنشقين باعتبارهم خارجين عن الجماعة"[٣].

٣ – الخروج على الإمام:

ذهب البغدادي فيما ينقله عن الكعبي إلى أنه من الأمور التي تجمع فرق الخوارج على اختلاف مذاهبهم: "وجوب الخروج على الإمام الجائر"[٤]، "وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله"[٥].

ويذهب بعض أصحاب هذا الفكر المعاصر إلى وجوب الخروج على الأئمة والثورة عليهم بناء على القول بكفرهم، وعدم شرعية إمارتهم.

قال عبود الزمر: "إن الخروج على الحكام الكفرة وقتالهم وخلعهم وتنصيب إمام مسلم واجب بإجماع علماء المسلمين على كل مكلف، منوط بالقدرة، ولا يخرج أحد

---

[١] مقالات الإسلاميين ١٧٤/١ ، الملل والنحل ١٥/١ ، الفرق بين الفرق ص ٨٣ ، ٨٤ .

[٢] التكفير والهجرة وجها لوجه صـ ١٥٥ .

[٣] الفرق والجماعات الدينية في الوطن العربي . د/ سعيد مراد صـ ٤٣٦ .

[٤] الفرق بين الفرق ص ٥٥ .

[٥] الملل والنحل ١٠٨/١ .

منهم عن دائرة الإثم إلا أن يقدم نفسه أو ماله للقيام بهذا الواجب حتى تتحقق الكفاية"[١].

وقال صالح سرية: "فالجهاد لتغيير هذه الحكومات وإقامة الدولة فرض عين على كل مسلم ومسلمة، لأن الجهاد ماض إلى يوم القيامة"[٢].

وقال عبد القادر عبد العزيز في كتابه (العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله) : "وجهاد هؤلاء الحكام المرتدين وأعوانهم فرض عين على كل مسلم من غير ذوي الأعذار الشرعية .... وكون جهاد هؤلاء الطواغيت فرض عين هو من الواجب إشاعته في عموم المسلمين، ليعلم كل مسلم أنه مأمور شخصيا من ربه سبحانه وتعالى بقتال هؤلاء"[٣] .

٤ – منهج الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الأمة التي يخاطب بها كل فرد من أفرادها، لكن الخوارج غالوا في تطبيق هذا الواجب وتحقيقه بأي صورة كانت، حتى ولو بسل السيوف في سبيل إقامته.

"وهذا المبدأ مبدأ إسلامي عام، ولكن تحقيقه بمناسبة وغير مناسبة كان علامة دالة على الخوارج"[٤].

قال الدكتور محمد عمارة: "جعلوا لهذا الأصل صلة وثيقة بالفكر السياسي، والتغيير للظلم والجور الذي طرأ ويطرأ على المجتمعات، كما جعلوا القوة [قضية السيف] أداة أصيلة وسبيلا رئيسيا من أدوات النهي عن المنكر، وسبيل التغيير للجور والفساد"[٥].

---

[١] منهج جماعة الجهاد الإسلامي . صـ ٣٧ نقلا عن الغلو في الدين صـ ٤٣٩ .

[٢] " رسالة الإيمان " كتيب وثائقي نشره اتحاد طلاب كلية دار العلوم – جامعة القاهرة. نقلا عن: الإسلام السياسي في مصر. الدكتورة/ هالة مصطفى ص ١٤٢.

[٣] العمدة في إعداد العدة. ص ٤١٤ .

مع ملاحظة أن بعض أصحاب هذه الآراء قد تراجعوا عن آرائهم في فترة لاحقة.

[٤] الخوارج والشيعة، فلهوزن، ص ٤١.

[٥] تيارات الفكر الإسلامي، محمد عمارة، ص ٢٠.

ويرى ابن القيم أن الخوارج قد استباحت قتال الناس ومحاربتهم في صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، "وأخرجت الخوارج قتال الأئمة والخروج عليهم بالسيف في قالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[١].

ويذهب بعض أصحاب الفكر المعاصر مذهب الخوارج في وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر باستخدام القوة دون استئذان ولى الأمر، ويذهبون إلى وجوب ذلك على الأفراد، وقد جاء ذلك في سؤال موجه إلى الدكتور: عمر عبد الرحمن، كانت صيغته: هل يجوز استخدام القوة في تغيير المنكر للأفراد كتحطيم السيارة، أو كسر آلة موسيقية ، أو الاعتداء على خمور مثلا؟ فأجاب بقوله: "نعم، يجوز ذلك؛ بل قد يجب، وكيف يستأذن من ولي الأمر إذا كان قد جعل المنكر معروفا، فأحل الزنا والربا والخمر والمسارح والمراقص، وأوقف رجال الشرطة يحرسون هذه الأماكن ويجعلون لها حماية، فهل يستأذن ولي الأمر في النهي عن المنكر الذي رعاه وحماه، واعتني به أشد الاعتناء، وجعله من موارد الدولة وترويج السياحة"[٢].

ولا يشترطون ألا يؤدي ذلك التغيير إلى منكر أشد ، أو يؤدي إلى فتنة وفساد ، وقد ورد ذلك في كتاب " الأدلة الشرعية على جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية" ، قال : " إن الفوضى الحقيقية في ترك المنكر يتفشى ويزداد ، دون محاربة من القائمين على تغييره بدعوى الخوف من الفوضى والفساد" [٣] .

٥ – حدثت انشقاقات داخل فرقة الخوارج نتيجة الاختلاف في الآراء حتى وصل بعض كتاب الفرق والمقالات بعدد فرق الخوارج إلى ست وثلاثين فرقة نتيجة الاختلاف في بعض المسائل التي يفترقون لأجلها إلى فرق متناحرة فيما بينها.

وهذا ما حدث مع الجماعات المعاصرة، فقد حدثت انشقاقات فيما بينها نتيجة الاختلاف حول بعض الآراء .

---

[١] إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، ٤٤٤/٢، تحقيق الشيخ: محمد بيومي، دار الفجر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

[٢] الأدلة الشرعية على تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية، عبد الآخر حماد، ص٨، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

[٣] المرجع السابق ص ٢٨ .

فمما يجمع القدماء والمعاصرين عدم تقبل الخلاف فيما بينهم، والبعد عن رحابة الصدر في مسائل الخلاف حتى مع الموافقين لهم في أكثر المسائل، وقد يصل الخلاف فيما بينهم إلى تعصب للرأي يستتبعه قتال من أجل تقرير الآراء.

ويمكن ملاحظة **الفروق التالية** بين الخوارج الأقدمين والجماعات المعاصرة في الآراء فيما يأتي:

١ – أن الخوارج لم يعتنوا بالتأصيل العلمي لآرائهم، ومحاولة التدليل عليها، وكان قصد الخوارج هو محاولة إقامة هذه الآراء واقعيا بين الناس، وفرضها بأي وسيلة كانت، ولذلك فإن آراء الخوارج لم تنقل إلينا عن طريق تصانيفهم ومؤلفاتهم، فلم يؤثر عنهم تصانيف، وإنما نقلت من خلال كتب الفرق والمقالات، قال ابن تيمية: "وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب غيرهم"[١].

أما الجماعات المعاصرة فقد اعتنت بتدوين آرائها ومحاولة الاستدلال عليها، ومحاولة إقامة بنيان فقهى يستندون إليه في آرائهم وأفكارهم، مع محاولة تفعيل هذه الآراء عمليا وواقعيا.

٢ – أن آراء الخوارج تمثلت كاملة في الفرقة التاريخية المعروفة، حيث جمعوا كل آراء الخوارج التي خالفوا بها منهج أهل السنة من تجويز الإمامة في غير قريش، وكفر مرتكب الكبيرة ، واستحلال أموال المخالفين، والقول بوجوب الخروج على أئمة الجور، والمناداة بشعار الخوارج (لا حكم إلا لله) إلى آخر آرائهم المعروفة.

أما المعاصرون فإنهم لم يأخذوا بجملة آراء الخوارج، وإنما أخذت كل طائفة من آراء الخوارج بعضها، فتبنت جماعة المسلمين [التكفير والهجرة] كفر مرتكب الكبيرة، ووجوب الخروج واستحلال أموال المخالفين، وأخذت الجماعة الإسلامية بمصر بآرائهم في الخروج والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

لكن لم يأخذ فريق بجملة آراء الخوارج جميعها.

---

[١] مجموعة الرسائل الكبرى ، لابن تيمية ٣٦/١ .

٣ – ثمة تشابه ملحوظ بين شعار الخوارج الذى رفعوه أول أمرهم (لا حكم إلا لله)، وبين شعار (الحاكمية) الذى تم طرحه في العصر الحديث، لكن يكمن الخلاف بين الطرحين فيما يلى:

أ – أن شعار الخوارج كان في مقابل خلافة شرعية قائمة يتولاها خليفة للمسلمين، ويخضع لها كل المسلمين، في حين أن الشعار الذى رفع في العصر الحديث لم يكن في مقابل خلافة للمسلمين بعد أن ألغيت الخلافة عام ١٩٢٤م، بل كان في مقابل قوانين وضعية يتم التحاكم إليها بديلا عن الأحكام الشرعية.

ب – أن شعار الخوارج كان يهدف إلى نفى الإمارة، فهو كما قال على ﷺ: (كلمة حق يراد بها باطل)، ولذلك فإنه رد عليهم ببيان ووجوب الإمارة قائلا: "كلمة عدل أريد بها جور، إنما يقولون: لا إمارة ولا بد من إمارة بر أو فاجر"[١].

أما الشعار في العصر الحديث فالمقصود منه نفى شرعية الحكم القائم ببيان وجوب التحاكم إلى الله تعالى وإبطال التحاكم إلى غيره.

فالشعار المرفوع في العصر الحديث يهدف إلى بيان عدم شرعية الحكم القائم لاستناده إلى قوانين غير شرعية، وليس المقصود نفى وجوب الإمامة كما أراد الخوارج الأولون.

ويمكن القول إن رفع هذا الشعار من بعض الجماعات المعاصرة كان لمواجهة غياب حكم شرعي حقيقي عانت منه كثير من المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث، بخلاف قول الخوارج.

٤ – أن آراء الخوارج في المسائل العقدية مباينة لمنهج أهل السنة، فهم يوافقون المعتزلة في أكثر آرائهم الكلامية[٢].

فجميعهم يوافقون المعتزلة في القول بخلق القرآن، وأكثرهم على القول بالقدر، وقولهم في الوعيد متفق مع المعتزلة.

---

[١] الملل والنحل، ١/١١٤.

[٢] السابق، ١/١٢٧.

أمـا الجماعـات المعاصـرة فـإنهم موافقـون لأهـل السـنة فـي المسـائل الاعتقاديـة المختلفة سوى مسائل الخلاف التي وافقوا فيها الخوارج، وهى تكفير مرتكب الكبيرة، واستحلال دماء وأموال المخالفين، والخروج على الإمام، ووجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمفهوم الخوارج.

المبحث الرابع

أوجه التشابه والاختلاف في الآثار والنتائج

ترتب على ظهور الجماعات الإسلامية المعاصرة نتائج وآثار تقترب من الآثار التي نتجت عن ظهور فرقة الخوارج قديما، من هذه الآثار:

١ – أفكار تنتج عنفا:

الملاحظ أن الأفكار والآراء عند الخوارج الأقدمين وجماعات العنف المعاصرة لم تكن مجرد أفكار للتناول العلمي، أو آراء اعتقادية فقط، وإنما تتطور هذه الأفكار إلى أفعال لمحاولة تقرير هذه الأفكار في واقع الناس بالعنف والثورة ومحاولة التغيير بالقوة.

٢ – موقف الأمة من الخوارج والجماعات الإسلامية المعاصرة:

ثمة تشابه بين موقف جمهور الأمة المسلمة من الخوارج قديما ومن الجماعات الإسلامية المعاصرة ، ففي بداية الأمر تجد هذه الآراء مساحة للعرض داخل المجتمع المسلم باعتبار الحرية المكفولة للناس جميعا في عرض آرائهم شريطة ألا تتعارض مع أصول الشرع، ومن هنا فإن الخوارج أعلنوا آرائهم وجاهروا بها في مقابل الخلافة الشرعية القائمة دون أن يُقابلوا بأذى في أول الأمر، وكذلك فإن الجماعات المعاصرة قامت بالترويج لآرائها وعرضها ودعوة الناس إليها بشتى الوسائل وعبر مختلف المنابر دون أن يُقابلوا بعنف أو أذى في أول نشأتهم.

ثم لما ظهرت هذه الآراء على حقيقتها أمام الناس لم يلبث جمهور المسلمين أن لفظ هذه الآراء وأعلن تبرؤه منها وبعدها عن منهج أهل السنة، وظهرت الردود العلمية على هذه الآراء، ثم قُوبلت هذه الآراء بالوسيلة المناسبة – حسب رؤية القائمين على ذلك –.

والحاصل أن هذه الآراء لا تلبث أن تواجه بالرفض من الجماعة المسلمة حين تنتبه لخطورتها فتلفظها، وتعلن انتهاءها تماما، وهذا ما حدث مع الخوارج حيث انتهى أمرهم في ظل الخلافة العباسية فلم يعد لهم وجود على الساحة إلا فلول متناثرة لا تقوى على فرض أمرها أو الدفاع عنه.

وكذلك الآراء المعاصرة في طريقها إلى الانحسار والضمور بعد ظهور مباينتها

لمنهج أهل السنة.

٣ – مدى تأثير الآراء في المجتمع المسلم:

الآراء البدعية على العموم لها بريق يجذب الناس إليها، ويخدع العوام بالتعلق بها، بفعل الأهواء والتزيين والخداع المقترن بها، لكن لأنها لا رصيد لها من الصدق والحقيقة فإنها لا تلبث أن تنهار، وينفض الناس عنها، وهذا ما حدث مع الخوارج قديما، والآراء الموافقة لهم عند الجماعات الإسلامية المعاصرة، فهي أشبه ما تكون ببركان ثائر يجذب أنظار الناس إليه ثم لا يلبث أن يخمد وتهدأ حركته ويسكن وتنصرف أنظار الناس عنه.

٤ – أهمية الحوار:

من الملاحظ عند النظر في تاريخ الخوارج وتاريخ الجماعات الإسلامية المعاصرة أهمية الحوار وفائدته، ويتضح ذلك من خلال الفترات التي تم فيها حوار مع كل منهم:

- حوار على بن ابى طالب مع الخوارج:

لما انتهى خبر الخوارج الى على رضي الله عنه سار اليهم في أربعة آلاف من أصحابه فلما قرب على منهم أرسل اليهم على أن سلموا قاتل عبد الله ابن حباب فأرسلوا اليه إنا كلنا قتله ولئن ظفرنا بك قتلناك فأتاهم على في جيشه وبرزوا اليه يجمعهم فقال لهم قبل القتال ماذا نقمتم منى؟ .....[١]

- حوار ابن عباس مع الخوارج:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لما خرجت الحرورية اجتمعوا في دار و هم ستة آلاف أتيت عليا فقلت: يا أمير المؤمنين ابرد بالظهر لعلي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم قال: إني أخاف عليك قلت: كلا ..... قال عبد الله بن عباس: فرجع من القوم ألفان وقتل سائرهم على ضلالة[٢]

- حوار عمر بن عبد العزيز مع الخوارج:

---

[١] الفرق بين الفرق ، ص ٥٨.

[٢] مستدرك الحاكم: كتاب "قتال أهل البغى"، رقم "٢٦٥٦"، سنن النسائي الكبرى: باب "ذكر مناظرة عبد الله بن عباس الحرورية" رقم "٨٥٧٥".

لم يعامل عمر بن عبد العزيز بالشدة والقسوة كما عاملهم سائر الخلفاء، وإنما اتبع معهم سبيل الحجة والاقناع، وجرت بينه وبينهم مناظرات طويلة استمال بها بعضهم إليه[1].

وقريب من ذلك ما حدث مع بعض الجماعات الإسلامية في العصر الحديث:

- مبادرة الجماعة الإسلامية في مصر:

تمت بعد مرحلة من العنف المتبادل بين الجماعة والسلطات المصرية أريقت فيها دماء وأزهقت أرواح بغير حق، حتى قامت جولة من الحوار مع قادة الجماعات الإسلامية في السجون انتهت بإصدار هذه المبادرة والتخلي عن كل أنواع العنف التي مارستها الجماعة قبل ذلك.

- لجان المناصحة الشرعية في المملكة العربية السعودية:

التي انطلقت عام ١٤٢٥هـ وحققت نجاحات ملموسة مع أصحاب هذه الأفكار.

ولعل المستفاد من هذه الوقائع أهمية الحوار وفائدته في معاملة الخارجين عن المنهج القويم، وعدم المبادرة إلى المواجهة المسلحة إلا بعد استنفاذ الجهد في مقارعة الحجة بالحجة، والرد على الأفكار بالأفكار، وبذل الجهد في النصيحة.

---

[1] تاريخ الطبرى، ٦٢٢/٤ وما بعدها، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

المبحث الخامس

هل الجماعات المعاصرة امتداد لفرقة الخوارج؟

ظهر من خلال المباحث السابقة مدى الارتباط بين أفكار الخوارج وأفكار بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة بدرجة تختلف بين رأى وآخر وبين جماعة وأخرى، والذى ينبغي أن نتبينه من هذا البحث بيان مدى كون الجماعات الإسلامية المعاصرة امتداد لفرقة الخوارج من عدمه.

بداية فإن الباحثين يختلفون في بيان هذا الأمر إلى منهجين:

المنهج الأول: الجماعات المعاصرة امتداد للخوارج:

يرى أصحاب هذا الرأي أن بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة ما هي إلا امتداد طبيعي للخوارج، وأن آرائهم ما هي إلا بعث جديد لآراء الخوارج في صورة تناسب الوقت والزمان.

فيرى هؤلاء الترابط التاريخي بين الفكرين، فيرى البعض أنه "نستطيع أن نقرر أن فكر الخوارج كان ولا يزال أحد الينابيع التي يستمد منها كثير من آراء هؤلاء المتطرفين الجدد من الشباب"[١].

ويقرر ذلك أحد الذين ناقشوا فكر التكفير في العصر الحديث المستشار سالم البهنساوي فيرى أن "أصول هذا الفكر كانت عند الخوارج"[٢].

ومن هذا المنطلق لا يعدو أن يكون التكفير في العصر الحديث إلا انبعاثا للفكر القديم في صورة جديدة تتناسب مع العصر، حركتها ظروف وعوامل متضافرة "فنشأة هذه البدعة لم تكن وليدة ظروف كالظروف الراهنة التي يتقلب فيها مجتمع اليوم من فجور ومنكرات ، كما أنها ليست صدى مستحدثا لما يعتمل في النفوس من ثورة ، وما يجيش فيها من مشاعر الأسى والإنكار لما تعج فيه البشرية اليوم من فساد وانحلال. فهي أبعد مدى من ذلك، وأعمق من أن تكون انفعالا طارئا حركته ظروف

---

[١] حوار لا مواجهة، الدكتور: أحمد كمال أبو المجد، ص ٦٧، دار الشروق.

[٢] الحكم وقضية تكفير المسلم ص ٧ .

تعيسة، بل هي ضاربة الجذور في الماضي البعيد، تضافرت على نشأتها مختلف الظروف السياسية والتاريخية، وإن كان للواقع السيء في هذه الأيام من دور فهو بعثها، وإعادتها إلى الحياة مرة أخرى، ولذلك يجب أن نعلم أن القضية لها جذورها في تاريخ الفكر الإسلامي منذ عهد الخوارج"[١].

ويكاد يكون هذا موقفا بين كثير من الباحثين في المسألة الذين ربطوا بين التكفير قديما وحديثا، يقول أحدهم: "ظهرت في هذا العصر جماعات تبنت منهج الخوارج وأسلوبهم، واعتنقت كثيرا من أفكارهم ومبادئهم،ومن أشهر هذه الجماعات جماعة المسلمين أو "جماعة التكفير والهجرة" كما أطلقت عليهم أجهزة الإعلام، والتي لاحظ معظم من كتبوا عنها الارتباط الوثيق بين أفرادها وبين الخوارج رغم اختلاف الدوافع والغايات بين الفريقين"[٢].

وعند الحديث عن الحاكمية في العصر الحديث يقرر عدد من الباحثين الصلة بينها وبين شعار الخوارج (لا حكم إلا لله).

قال الدكتور محمد عمارة : "ثم إن تاريخ الفكر الإسلامي يدلنا على أن أول من قال بفكر (الحاكمية لله) في السياسة ونظم الحكم كانوا هو (الخوارج) عندما اعترضوا على التحكيم بين علي ومعاوية في صفين"[٣].

ويرى أن "الحاكمية" في صورتها الحديثة انبعاث للفكر القديم مرة أخرى، فيقول: "بدأت قصة أمتنا وحضارتنا مع مضمون "الحاكمية " وشعارها عندما رفض "الخوارج" الأولون – وكان جمهورهم من شباب القراء المتنسكين – سلطة كل من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان بعد اتفاقهما على التحكيم في النزاع السياسي الناشب بينهما ..... ثم جاء الأستاذ أبو الأعلى المودودي منذ أقل من نصف قرن فبعث هذا الشعار، وأحيا هذه الدعوة التي بدأها الخوارج في صدر الإسلام

---

[١] شبهات التكفير الدكتور: عمر عبد العزيز، ص ١٦، دار الدعوة.

[٢] دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، أحمد محمد جلى، ص ١٨، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

[٣] مقال بمجلة العربي الكويتية بعنوان "مكان الإرادة الإنسانية في فكر الإسلام السياسي عدد ٢٢٠ مارس ١٩٧٧.

عندما أعلنوا أنه "لا حكم إلا لله"[١].

ويتابع هذا القول عدد من الباحثين في الفكر السياسي الإسلامي، فالدكتور أحمد كمال أبو المجد يقول: "لا نملك إلا أن نلاحظ التشابه الكبير بين منهج الخوارج المعروف في تاريخ الإسلام، ومنهج هؤلاء الشباب الجدد ، فالخوارج رفعوا – كما رفع هؤلاء اليوم – شعار حق أرادوا به باطلا، فقالوا: لا حكم إلا لله"[٢].

وفي موضع آخر يقول: "الحديث عن الحاكمية بمعنى الحق في تقرير الأوامر والنواهي الملزمة للجماعة ابتداء أي حق التشريع شيء، والحديث عن أساس السلطة ومصدرها شيء آخر، والحق أن شعار "لا حكم إلا لله" منذ رفعه الخوارج في وجه علي كرم الله وجهه إلى يومنا هذا كان مبعث فتنة وباب فوضى، ومدخل تشرذم وتفرقة بين المسلمين"[٣].

وعندما كثر الحديث عن "الحاكمية" في العصر الحديث قامت وزارة الأوقاف المصرية بإصدار كتاب للرد على هذه الأفكار، ونسبتها إلى فكر الخوارج القديم، جاء فيه : "إن الحكم إلا لله" كلمة قديمة قيلت من قديم الزمان بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وخرج بها قائلوها عن مدلولها الحقيقي تبعا لأهوائهم وأفكارهم"[٤].

وتابع هذا القول كثير من الباحثين، قال أحدهم: "من الملحوظ أن قطب قد تأثر في إيراده لهذا المفهوم بصيحة الخوارج عشية تأسيس الدولة الأموية " لا حاكمية إلا لله"[٥].

ولاحظ التشابه بين نشأة الفرق قديما ومنها الخوارج، ونشأة هذا الفكر عند سيد

---

[١] مقال بجريدة صوت الأزهر بعنوان: "نظرية الحاكمية الإلهية" عدد ١٣٠ ٨من محرم ١٤٢٣هـ – ٢٢ من مارس ٢٠٠٢م .

[٢] حوار لا مواجهة، ص ٦٧، دار الشروق ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م .

[٣] السابق ص ١٢٧.

[٤] الحاكمية مفاهيم خاطئة والرد عليه، ص ٢٤، وزارة الأوقاف – الإدارة المركزية لشئون الدعوة .

[٥] سيد قطب الخطاب والأيدولوجيا، الدكتور: محمد حافظ دياب، صـ١٢٩. دار الثقافة الجديدة – الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

قطب حديثا فقال: "لكن الملاحظ أنه كلما مضى المأثور الإسلامي قدما في صياغة نظريته السياسية تفاقمت البلية واستفحلت لتحطم وحدة الجماعات الإسلامية، وهو ما قد يبدو قديما في نشأة اثنتين من أولى الفرق الإسلامية نتيجة الخلاف حول شكل نقل السلطة "الخوارج"، وحول المستفيد منها "الشيعة" وهو ما يبدو كذلك في الوقت الحاضر مع الخطاب القطبي الذي سعى إلى إقامة حاكمية الله مقررا أن الإسلام وحده عقيدة وسلوك اجتماعي"[١].

والأستاذ نبيل عبد الفتاح أيضا يقول: "وهذا المفهوم – الحاكمية– يستمد أصوله – بحسبانه يمثل الفكرة الانقلابية لدى سيد قطب – من المفكر الإسلامي السلفي أبو الأعلى المودودي، وبعض الأفكار في التراث الخوارجي السياسي والفقهي"[٢].

المنهج الثاني: قطع الصلة بين السابقين واللاحقين:

يرى بعض الباحثين أن الصلة مبتوتة بين جماعات التكفير حديثا، وبين الخوارج قديما، وأن التشابه بينهما مجرد توافق في التفكير أدى إلى توافق في التكفير "لون غريب من التوافق في التفكير أدى إلى النتائج عينها"[٣].

وينفي هؤلاء الصلة بين فكر "الحاكمية" المعاصر، وبين فكر الخوارج القديم، ويسبغ على المفهوم أصالة وشرعية، ويوضح الخلاف في أسباب الطرح بين المفهومين، وفي صياغة المفهوم لديهما.

بداية يعلن أصحاب هذا الرأي أن محاولة الربط بين المفهومين المقصود منها سحب الشرعية عن المفهوم المعاصر "وبطبيعة الحال يقصد من هذا السحب – سحب مفهوم الحاكمية إلى الواقعة التاريخية – إضفاء ظلال من الريبة والشك حول مفهوم الحاكمية من حيث الربط بينه وبين طائفة من أهل الانحراف والغلو في التاريخ والتراث

---

[١] السابق ١٢٩ .

[٢] المصحف والسيف، ص ٤٤ مكتبة مدبولي، بدون بيانات للطبعة.

[٣] التكفير: جذوره، أسبابه، مبرراته، نعمان السامرائى، ص ٨ ، نقلا عن: الغلو في الدين، ص٩٨.

الإسلامي"[1].

هذا الربط بين الفكرين يقصد منه عدم أصالة هذا المفهوم وعدم شرعيته بربطه بمفهوم غير مقبول عند عموم المسلمين، مما يجعله خروجا عن الخط الإسلامي المستقيم "هذا الربط بين مفهوم الحاكمية وبين واقعة تاريخية محددة ينفي عن المفهوم أصالته وشرعيته التي يستمدها من وروده في القرآن والسنة، كما يصير عقد الصلة بين المفهوم وبين فكر الخوارج محاولة متعمدة أو غير متعمدة لتشويه المفهوم ورفضه، لارتباط الخوارج في تاريخ الفرق عند المسلمين بالغلو والتطرف وسفك الدماء بغير حق"[2].

ويعدد الأستاذ جمال سلطان أوجه الخلاف بين المفهومين في أسباب الطرح، ثم في واقع المسلمين وقت طرح المفهومين، فيقرر بداية أن الخوارج لما رفعوا هذا الشعار كان الجميع معلنا خضوعه لحكم الله تعالى ولا يمكن أن يلجأ لغير حكم الله، فرفع الشعار لم يكن في محله.

"رفع الخوارج الشعار في وجه فرقاء كانوا كلهم معلنين خضوعهم لحكم الله لا يرضون به بديلا، ولا عنه محيدا، وما أرسل الطرفان المتخاصمان الحكمين إلا ليبحثا في حكم الله الواجب في المسألة مثار الخلاف، لا حكم الرومان ولا الفرس ولا عرب الجاهلية.....

ومن ثم فقد كان رفع الخوارج لشعار "لا حكم إلا لله" في وجه أمير المؤمنين خطأ محضا، وانحرافا بالنص عن مواضعه، أو كما يقول الأصوليون: "غلط في تحقيق مناط الحكم" فأين ذلك الموقف التاريخي من أزمة مجتمعات المسلمين اليوم؟ إن النزاع اليوم ليس حول تطبيق حكم، أو تحقيق مناطه، وإنما النزاع في صلب التصور وقوام الاعتقاد، أي أن الخلاف يقع حول تحديد المرجعية العليا للحكم والتشريع والتوجيه والتقييم في حياة المسلم: القرآن والسنة، أم ما دونهما؟ وشتان بين هذا الخلاف

---

[1] الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية، هشام أحمد عوض، ص٧٦، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ١٩٩٥م.

[2] المرجع السابق ص ٧٧ .

وذاك"[1].

فالشعار في مفهومه المعاصر وُوجه به مجتمع يختلف تماما عن المجتمع الذي واجهه الخوارج قديما، فشتان بين مجتمع يعلن خضوعه لحكم الله تعالى، ويقرر مرجعية الشرع في الحكم، وبين مجتمع يجادل في هذا الحق.

ثم إن الخلاف قديما لم يثر إلا حول مسألة "الإمامة" وما يتعلق بها، مع كون سائر أمور الأمة تخضع لحكم الله تعالى، في حين أن الخلاف في العصر الحديث ليس بهذه الصورة، وإنما هو حول مرجعية الأمة في أحكامها وتصوراتها ومفاهيمها، وهذه نقطة خلاف جوهرية بين طرح المفهوم قديما وحديثا.

"الخلاف الذي وقع في صدر الأمة قد كان حول جزئية معينة من جزئيات عديدة في حياة المسلمين، وهي مسالة "أحقية الإمامة" في حين كان بنيان الأمة كله منضبطا وفق حكم الله وهديه وشرعه في العقيدة والتصور والعبادة .....

أما نحن اليوم فليس يخفى علينا أن الأمة قد تعرضت لغزو فكري وثقافي وأدبي واجتماعي، أي "حضاري كامل" من قبل أمم أخرى في لحظات ضعف وانهيار وتخلف استطاعت فيها تلك الأمم أن تخلخل بنية المجتمع المسلم خلخلة عنيفة، وأن تصوغ الكثير من مبررات المسلم ورؤاه ومفاهيمه حسب الرؤية الغربية بعيدا عن الإسلام وتصوراته ورؤاه.

واستطاعت أيضا أن توجد مواطن أقدام للتشريعات الوضعية الأجنبية في النظم التشريعية والقضائية في بلاد الإسلام ، مما أثار الاضطراب والخلل في ضمائر المسلمين ومجتمعاتهم ..... فضلا عن اضطراب أصولنا التشريعية من جذورها؛ لاختلاف مناهج وأصول النظر في فقه الإسلام عن مناهج وأصول النظر في الفقه الوضعي مما انتهى إلى تكريس وضعية العلمانية كحقيقة واقعية مدعومة بقوة القانون.

هذه حقائق واضحة ومؤسفة تجعل من العبث مقارنة وضعية مسألة "الحاكمية" كما طرحها الخوارج بوضعيتها في مجتمعاتنا المعاصرة، وتكشف لنا عن حجم الزيف

---

[1] جذور الانحراف في الفكر الإسلامي الحديث، ص ١٦١، دار الاعتصام .

والباطل الذي تأتي به محاولات سحب القضية إلى الحدث التاريخي القديم"[1].

فالفرق بين المفهوم قديما وحديثا يتمثل في أسباب القول بهذا المفهوم وإطلاقه، وفي الحالة التي واجهها وقت أن تم طرحه ، هل كانت تستدعي هذا الطرح أم لا؟

ثم إن مقصود القائلين به حديثا تعدى المفهوم الذي نادى به الخوارج قديما إلى مفهوم أوسع وأشمل "يتبين وجه الافتراق بين شعار الحاكمية المطروح اليوم وبين شعار "لا حكم إلا لله" الذي طرحه الخوارج، فالداعون إلى الحاكمية لا يقولون بسلب الناس إمكانية تطبيق الحكم، بل يقولون بالسيادة المطلقة لحكم الله التي هي من لوازم الإسلام"[2].

ويرى أحد الباحثين المتخصصين في فكر الأستاذ سيد قطب –الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي – أنه إذا كان الخوارج رفعوا شعار "لا حكم إلا لله" ونادوا به، فليس معنى ذلك رفض هذا الشعار والإعراض عنه بالكلية، بل من الممكن استخدامه بالصورة الصحيحة التي تؤيدها النصوص الشرعية وتزيل عنه سوء الفهم الذي لحق به.

"صحيح أن الخوارج هم أول من رفعوا هذا الشعار وأطلقوا هذه الصيحة، وأدانوا بها الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ﷺ، وحكموا عليه بالكفر بسببها، لكن استخدامهم لهذا الشعار لا يعني رفضه وطرحه طالما أن النصوص الشرعية تشير إليه، غاية ما في الأمر أن نخطئ الخوارج في استغلاله وسوء استخدامه ونزيل ما علق به من ظلمهم وتجنيهم وسوء فهمهم، ونعيد إليه أصالته ونقاءه، ونستعمله بعد ذلك ببعده الإسلامي الصحيح"[3].

والأستاذ سيد قطب نفسه – من أشهر من نادى بالمفهوم في العصر الحديث – ينفي أن يكون قد استقاه من فكر الخوارج، أو أن لديه خلفية تاريخية مسبقة قبل أن ينادي بهذا المفهوم، فيقول في التحقيقات التي أجريت معه "سأله صلاح نصر: ما مدلول الحاكمية في رأيك ؟ فأجاب: أن تكون شريعة الله هي قاعدة التشريع. فسأله:

---

[1] المرجع السابق، ص ١٦٢.

[2] الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة ، ص ١١١ .

[3] في ظلال القرآن في الميزان، ص ١٨٤، دار المنارة – جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٧٧م.

ومتى نودي بهذه العبارة فيما تعرف؟ قال: ده تعبير استقيته أنا من دراستي للإسلام. فسأله: ألا تعرف أن هذه الكلمة قالها الخوارج قديما، وقد قال عنها الإمام علي: إنها كلمة حق أريد بها باطل؟ فقال: أنا لا أتذكر موضعها هذا من التاريخ، ولم أكن أعيها عندما استعملتها، وإنما كنت أعني أن تكون شريعة الله هي قاعدة التشريع، وبما أن الله لا ينزل بذاته للتحكيم وإنما أنزل شريعته ليحكم بها، فحاكميته سبحانه وتعالى تتحقق عن طريق تحكيم شريعته كما تقول النصوص القرآنية بألفاظها. فسأله: ألم تنقل هذه الأفكار من مؤلفات أبي الأعلى المودودي؟ قال: أنا انتفعت بكتبه وغيرها من الكتب أثناء دراستي للإسلام. فسأله: وما الفرق بين ما تنادي به وما ينادي به أبو الأعلى المودودي؟ أجاب: لا فرق"[1].

ويرى البعض أن استفادة جماعات التكفير من فكر الخوارج جاءت في مرحلة متأخرة عن مرحلة النشأة، فمرحلة البداية كانت نتاج تفكير حر غير متأثر بما سبقه، ثم حدث التأثر بعد ذلك في مراحل تالية، فنشأة هذه الآراء في العصر الحديث كان وليد ظرف وحدث مبتوت الصلة بما قبله، لكن في مراحل متأخرة ربما استفادوا بآراء الخوارج بصورة ما نتيجة لاطلاعهم عليها، فأثر الفرق القديمة على المعاصرين جاء تاليا ولاحقا ، فقد انحصر في إثراء تيارات الغلو وتأييد حجمها لا في إيجادها .

والذى أراه أن الآراء والأفكار ليست مرهونة بزمان أو مكان، بل تتعدى الحواجز فتتلاقى أفكار الأولين والآخرين، والذين يرون آراء الخوارج في الفكر الحديث لا يعني أنهم بالضرورة يعتنقون هذا الفكر بجملته، أو ينحازون إليه، أو يدعون له، ومن ثمة فلا يمكن لباحث منصف أن يصنفهم في طائفة الخوارج، أو أنهم يؤيدونهم في كل ما يذهبون إليه غاية ما يفيده ذلك أنه إعجاب ببعض آراء الخوارج ورؤية التطبيق العملي لروح الإسلام فيها، أو أن اجتهادهم أدى إلى رأي مماثل لآراء الخوارج دون أن يكونوا مؤيدين لجملة آرائهم.

مع كل ذلك لا يمكننا القول إن المتأثرين بآراء الخوارج – إعجابا أو اجتهادا –

---

[1] الموتى يتكلمون ، سامى جوهر ، ص ١٣٥ المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

امتداد لهم كتكوين جماعي، أو امتداد للفرقة في العصر الحديث، وإنما هو امتداد للآراء والأفكار بصورة أو بأخرى، مع قطع النظر عن مدى صحتها أو خطئها.

فهناك ترابط فكري؛ بحيث تتفق صورة الحديث مع القديم دون أن يكون هناك تواصلا تاريخيا بين الموقفين، فليست آراء التكفير الحديثة امتدادا لفرقة الخوارج، وإن كانت امتدادا لآرائها في كثير من جوانبها.

خاتمة

في ختام هذا البحث نخلص إلى النتائج التالية:

١ – لا مانع من إطلاق لفظ الخوارج على بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة التي تشترك مع الفرقة المعروفة في جواز الخروج على الإمام من باب الإطلاق اللغوي دون أن يفهم من ذلك ارتباط بين الفريقين.

٢ – هناك عوامل أثرت في ظهور الفريقين كالخلاف حول الإمامة، وجور الأمراء والحكام، والجهل العلمي لدى الفريقين، مع اشتراكهما في أن أغلب أفراد الفريقين من الشباب، بالإضافة إلى تأثير الزعماء والقادة في مسيرة كليهما.

ويفترقان في طبيعة حركة كليهما، فطبيعة نشأة الخوارج عملية في مقابل خلافة شرعية قائمة، بينما نشأة الجماعات المعاصرة كانت نظرية أكثر منها عملية ولم تكن في مقابل خلافة شرعية تجمع المسلمين.

وتنفرد الجماعات المعاصرة بأن من أسباب نشأتها ظهور التعذيب في سجون بعض البلدان الإسلامية.

٣ – يشترك الفريقان في بعض الآراء كالتكفير والاستحلال وجواز الخروج على الحاكم، وطبيعة منهج الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ويفترقان في اعتناء الجماعات المعاصرة بالتأصيل العلمي لآرائهم وإهمال الخوارج لذلك، وعدم أخذ جماعة من الجماعات المعاصرة بجملة آراء الخوارج جميعها، ويفترق شعار الخوارج "لا حكم إلا لله" عن الشعار المعاصر "الحاكمية" ، وتمتاز الجماعات المعاصرة بموافقتها لمنهج أهل السنة العقدي في باقي المسائل الاعتقادية في حين يأخذ الخوارج بآراء المعتزلة العقدية.

٤ – يتفق الفريقان في أن آراءهما أنتجت عنفا وثورة عملية وقفت الأمة المسلمة منها موقف الرفض، ولم تجد هذه الآراء قبولا في المجتمع المسلم الذى اكتشف مباينتها لمنهج أهل السنة فرفضها وحال دون انتشارها.

٥ – يمثل الحوار قيمة عظمى في الإسلام، وقد أنتج الحوار مع الخوارج الأقدمين كما أثر في الجماعات المعاصرة، ولذلك فإن أمثل طريقة لمواجهة المنهج المنحرف هو

مقارعة الحجة بالحجة، وبيان مواطن الخلل دون تعنيف أو تكفير، وأن يتم ذلك من خلال التعامل مع صاحب هذا الفكر لا بكونه يقف موقف المتهم ينتظر الإدانة، وإنما هو في موقف المريض تريد له الدواء.

٦ – لا يمكن اعتبار الجماعات الإسلامية المعاصرة امتدادا لفرقة الخوارج المعروفة تاريخيا بكل آرائها، فهناك فروق واضحة بين الفريقين لا يمكن إغفالها، ولم يشترك المعاصرون في الأمور التي تميز الخوارج دون غيرهم – عدا جماعة المسلمين بزعامة شكري مصطفى –، غاية ما يمكن قوله إن بعض آراء المعاصرين تشترك مع بعض آراء الخوارج وتسير على نهجها.

وفي ختام عملي هذا؛ أسأل الله تعالى أن يكون قد وفقني لسداد القول وكريم الحجة، وأن يرزقني أن أشكر نعمته التي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث، وأستغفر الله تعالى من أي سهو أو خطأ أو تقصير، وإن كنت قد أدركت بعض ما أملت وأصبته، فهو محض فضل من الله وحده، وإن كانت الأخرى فمني، وأستغفر الله من سوء عملي، فالكمال لله وحده، وأسأل الله تعالى لي ولكل مجتهد التوفيق والأجر، وأستغفر الله تعالى من السهو والخطأ والتقصير، وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

عبدالتواب محمد محمد أحمد عثمان

فهرس المراجع

١ – الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية: هشام أحمد عوض، المعهد العالمي للفكر الإسلامي–الطبعة الأولى١٤١٦هـ١٩٩٥م.

٢ – الأدلة الشرعية على جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية: عبد الآخر حماد– من منشورات الجماعة الإسلامية بمصر ١٩٨٨م.

٣ – إغاثة اللهفان: ابن قيم الجوزية، تحقيق الشيخ: محمد بيومي . دار الفجر – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦ م .

٤ – البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .

٥ – تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آى القرآن): محمد بن جرير الطبرى – دار الفكر . بيروت ١٤٠٥هـ.

٦ – التكفير والهجرة وجها الوجه: رجب مدكور– مكتبة الدين القيم .

٧ – تيارات الفكر الإسلامي: الدكتور: محمد عمارة، دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

٨ – جذور الانحراف في الفكر الإسلامي الحديث: جمال سلطان، طبعة دار الاعتصام.

٩ – الحاكمية مفاهيم خاطئة والرد عليها: وزارة الأوقاف المصرية – الإدارة المركزية لشئون الدعوة .

١٠ – الحكم وقضية تكفير المسلم: المستشار: سالم البهنساوي، دار البحوث العلمية – الكويت – الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م .

١١ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي– الرابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

١٢ – حوار لا مواجهة : دكتور/أحمد كمال أبو المجد – دار الشروق.

١٣ – الخوارج والشيعة : يوليوس فلهوزن – ترجمه عن الألمانية د :عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات الكويت الطبعة الثالثة ١٩٧٨م.

١٤ – دائرة المعارف الإسلامية:أصدرها بالعربية: أحمد الشنتناوي وزميليه ،

راجعها من قبل وزارة المعارف الدكتور: محمد مهدي علام.

١٥ – دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين: أحمد محمد جلي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض ،الثانية ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

١٦ – سنن النسائي.

١٧ – سيد قطب الخطاب والأيدولوجيا: الدكتور:محمد حافظ دياب، دار الثقافة الجديدة– الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١٨– شبهات التكفير: الدكتور: عمر عبد العزيز. طبعة دار الدعوة – مصر.

١٩ – صحيح البخاري.

٢٠ – صحيح مسلم.

٢١ – العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله: عبد القادر عبد العزيز، بدون بيانات.

٢٢ – الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م .

٢٣ – فتح الباري بشرح صحيح البخاري:أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ .

٢٤ – الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي، المكتبة العصرية – بيروت الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

٢٥ – الفرق والجماعات الدينية في الوطن العربي قديما وحديثا: الدكتور:سعيد مراد. مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٢٦ – الفصل في الملل والأهواء والنحل:ابن حزم الأندلسي – وضع حواشيه : أحمد شمس الدين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة

٢٧ – الفوز الكبير فى أصول التفسير : ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي. نقله من الفارسية إلى العربية:سليمان الحسيني الندوي ، طبعة دار البشائر بيروت .

٢٨ – في ظلال القرآن في الميزان: الدكتور : صلاح عبد الفتاح الخالدي ، دار المنارة – جدة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ م .

٢٩ – القاموس الفقهى: سعدى أبو حبيب، دار الفكر– دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

٣٠ – مجموعة الرسائل الكبرى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، علق عليه : السيد محمد رشيد رضا ، لجنة التراث العربي .

٣١ – المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري – تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١١هـ ١٩٩٠ م .

٣٢ – المصحف والسيف : نبيل عبد الفتاح . مكتبة مدبولي – بدون تاريخ .

٣٣ – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري – تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية – بيروت ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م .

٣٤ – الملل والنحل : محمد بن عبد الكريم الشهرستاني – صححه وعلق عليه الأستاذ : أحمد فهمي محمد . دار الكتب العلمية – بيروت بدون تاريخ.

٣٥ – منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية :ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة – الأولى١٤٠٦هـ

٣٦ – مواجهة الفكر المتطرف فى الإسلام : الدكتور / حامد حسان وآخرون .

٣٧ – الموتى يتكلمون : سامي جوهر. المكتب المصري الحديث – الطبعة الثانية – ١٩٧٧ م .

الصحف والمجلات :

١ – جريدة صوت الأزهر المصرية ، عدد ١٣٠ ٨من محرم ١٤٢٣هـ – ٢٢ من مارس ٢٠٠٢م .

٢ – مجلة العربي الكويتية ، عدد ٢٢٠ مارس ١٩٧٧ .